الإتحاد الأفريقي والمسائل الأمنية:الفرص والقيود

أ. جبابلية عبد الحفيظ

أستاذ مساعد – أ – المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

ملخص:

شهدت الدول الأفريقية العديد من محاولات التكتل بناءا على متطلباتها الداخلية ومسايرة للتحولات الدولية، وآخر ما توصل إليه القادة الأفارقة في هذا الشأن هو إنشاء الاتحاد الأفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية، محاولين من خلاله تجاوز ما عجزت هذه الأخيرة عن تحقيقه خاصة في مجال السلم والأمن، فجاء الاتحاد الأفريقي بأهداف أوسع عن سابقته، وانطلاقا من نقائصها التي حاول من خلالها الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية للقارة الأفريقية وفق منظور أمني جديد يهدف إلى تحقيق السلم والأمن، بغية الوصول إلى تكامل واندماج واستقرار القارة، وهو ما ستعالجه الورقة البحثية من خلال التطرق إلى مواطن قصور منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية وإدارة النزاعات، وكذا إبراز تصور الاتحاد الأفريقي للمسائل الأمنية وما جاء به من نصوص وآليات في هذا الإطار، بالإضافة إلى أهم محاولاته في مجال استتباب الأمن في القارة وقوفا على الاختلالات والنقائص الواجب تجاوزها لتحقيق غاياته فيما يتعلق بالسلم والأمن وما يواكبهما من تنمية سياسية واقتصادية وتكامل واندماج.

الكلمات الدالة: الإتحاد الأفريقي، المسائل الأمنية

Résumé :

De nombreuses tentatives de rassemblement et/ou regroupements ont été faits par les pays africains ; ceci en fonction, aussi bien de leurs exigences intérieures que des changements internationaux. L'objectif recherché, à cet effet par les dirigeants africains, consiste à créer une Union Africaine (UA) qui succéderait à l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA), dans le but d'accomplir ce que cette dernière n'est pas parvenue à réaliser notamment dans le domaine de la paix et de la sécurité.

L'Union Africaine possèderait, donc, des visées plus larges que celle de la précédente. A partir des lacunes de l'Organisation de l'Unité Africaine, l'UA ambitionne de répondre aux exigences environnementales du continent africain, qu'elles soient d'ordre endogène ou exogène. Elle se tracerait, alors, une nouvelle perspective de sécurité ayant pour axe principal le maintien de la paix et de la sécurité. Elle se chargerait, également, de la réalisation de l'intégration et de la stabilité du continent. Outre la mise en exergue des déficits de l'OUA concernant le règlement et la gestion des conflits, de même que e la perception par l'UA des questions sécuritaires à travers des textes et des mécanismes relatifs à ce sujet, ce travail de recherche aborde les démarches les plus importantes adoptées par l'UA pour la restauration de la sécurité et de la paix dans le continent et tous les aspects connexes. Le rôle de l'UA s'élargirait à la prise en charge du continent en matière de développement politique et économique ainsi qu'en matière d'intégration.

مقدمة:

واكبت نشأة الاتحاد الأفريقي طموح في تجاوز عدة نقائص شهدتها منظمة الوحدة الأفريقية وتحقيق جملة من الأهداف، فكان الهدف الأشمل للاتحاد الأفريقي في نشوء أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها بغية أن تصبح قوة ديناميكية قادرة على صون مكانتها على الساحة العالمية. بينما الرؤية الخاصة والأدقّ للإتحاد والمتعلقة بإدارة الصراعات فقد جاءت باقتناع القائمون على الشأن الأفريقي بضرورة توفّر الأمن والاستقرار في القارة كشرطين أساسيّين لتحقيق هذا المبتغى الأشمل وهذا ما دفع بهم للتصريح في ديباجة القانون التأسيسي، "إن ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل." (حسن عبد الرحمن، ص.43) لذا أوجدت في إطار الاتحاد الأفريقي قائمة من الآليات والتشريعات والمهام المتعلقة بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا فضلاً عن إدارتها وتسويتها، وهذا ما نصت عليه مختلف النصوص والوثائق القانونية ويعمل على تطبيقها عدد من المؤسسات المتداخلة التي تشكّل هيكل السلم والأمن الأفريقيين لا سيما حين نقارنها مع سابقتها، منظمة الوحدة الأفريقية.

الإطار المنهجي:

المشكلة البحثية:

هل بإمكان الإتحاد الإفريقي تحقيق السلم والاستقرار في إفريقيا؟ بمعنى الإتحاد الأفريقي جاء خلفاً لمنظمة الوحدة الإفريقية نظرا لفشلها في تحقيق الأهداف المرجوة من نشأتها على الأقل فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات بالقارة، كما دفعت لنشأته مجموعة عوامل داخلية وخارجية، وقد جاء بمجموعة آليات لتحقيق السلم والاستقرار في القارة الأفريقية، ومن هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على ما استحدثه الاتحاد الأفريقي من نصوص وآليات ومؤسسات بالإضافة إلى أهم ما حققه الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، وما هي أسباب قصوره؟ وهل من إمكانيات لتجاوز هذا القصور وتفعيل أدائه؟

ولتفكيك المشكلة البحثية يمكن طرح تساؤلات فرعية هي كالتالي:

1. ما هي آليات الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاعات في إفريقيا؟
2. ما هي انجازات الاتحاد الأفريقي في مجال تحقيق السلم والأمن؟
3. ما هي التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن الأفريقيين؟
4. ما هي آفاق المنظومة الأمنية للاتحاد الأفريقي؟

فرضيات الدراسة:

تستدعي الإجابة عن المشكلة البحثية تفكيكها وطرح مجموعة فرضيات هي:

1. كلما زادت فعالية أجهزة الاتحاد الأفريقي في أداء وظائفها، كلما زاد نجاح الاتحاد الأفريقي في أداء مهامه وتحقيق أهدافه المتعلقة بتسوية النزاعات.
2. هناك علاقة بين كثرة النزاعات في أفريقيا وضعف الاتحاد الأفريقي في تسويتها، بمعنى كلما زادت النزاعات أثقل هذا كاهل الاتحاد الأفريقي وأدى إلى صعوبة تسويتها ومنه فشله.
3. يتوقف نجاح وتفعيل الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات على مدى فهم طبيعة وخصوصية النزاعات الأفريقية ودعم جهود الاتحاد من قبل وحداته(دول، تجمعات اقتصادية) لتحقيق التنمية المستدامة.

المناهج والاقترابات:

تتطلب طبيعة معالجة موضوع النزاعات الأفريقية ومشكلة التنمية والسلم والأمن الأفريقيين وتشابكها بمشكلات القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية استخدام تكاملاً منهجيا من خلال استخدام مركباً تحليلياً متعدد المتغيرات والمستويات، كون أن تناول الموضوع مرتبطا بالاتحاد الأفريقي ومعالجة قضية النزاعات، وتحقيق السلم والأمن يأتي من خلال تحليل المستويات التالية: المستوى التاريخي، والأنظمة السياسية، والسياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي للدول الإفريقية "والتي غالبا ما كانت سبب في نشوب النزاعات واللااستقرار"، وكذا السياق الخارجي الذي لعب ويلعب دوراً في تغذية عديد النزاعات والحروب (Neak et hey, 1995, P.10) والمشاكل الداخلية لتحقيق أهداف اقتصادية.

كما تستخدم الدراسة الاقتراب القانوني المؤسسي الذي يركز على الجوانب القانونية والمؤسسية، أي مدى التزام الظواهر بالمعايير والضوابط القانونية المتعارف عليها، وكذا مدى شرعية الأفعال التي تقوم بها المؤسسات مستخدما في ذلك مفاهيم الحقوق والواجبات والالتزام والمسؤولية، مركزا على المعاهدات والاتفاقيات والعقود، وكذا أداء المؤسسات ومدى التزامها بالقواعد القانونية واستقرار المجتمع (محمد، 1997، ص.ص. 117.118) .

الموضوع:

تركز الدراسات والبحوث المتعلقة بمختلف الميادين بصفة عامة وبالتنمية بصفة خاصة على عامل الاستقرار، أي وجوب توفر الأمن للحديث عن تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية فلا يمكن الحديث عن إقامة مشاريع في حالة حرب، وهذا ما تفتقر إليه البلدان الإفريقية فكل دولة تعيش لا استقرار بطابع خاص بها، بمعنى أن كل حالة لا استقرار تكون أسبابها مغايرة للدول الأخرى ولكون هذه الدول مجتمعة تحت لواء الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية هدفها تحقيق تنمية وتكامل واندماج، هذا مايجعل وحداته (الدول) حتما متأثرة بلا استقرار الوحدات الأخرى، والمتتبع للتاريخ الإفريقي منذ استقلال وحداته فهي مسرح لشتى أنواع النزاعات والحروب إن لم تكن داخلية متناحرة على السلطة

والثروة قائمة على خلفيات إثنية ودينية، عرقية وتهميش، أو مشكلة أقليات، تكون نزاعات حدودية بين الدول تعود خلفياتها وأسبابها إلى الموروث الاستعماري.

ففي هذه البيئة التي نشأ فيها الاتحاد الإفريقي والذي جاء خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية يفترض بقادته أنهم يعلمون قصور منظمة الوحدة الإفريقية في مجال تسوية وحل النزاعات في القارة الإفريقية باستثناء بعض النزاعات الحدودية التي وفقت إلى حد بعيد في إخمادها وأخرى لاتزال عالقة إلى يومنا هذا ومنها ماهو مطروح أمام محكمة العدل الدولية وكان أخرها النزاع الحدودي بين النيجر وبوركينافاسو الذي صدر فيها حكم دولي سنة 2015 يقضى فض النزاع برسم حدود جديدة تمس أربعة عشر ولاية حدودية بينهما ،وأمام تغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتراجع صراع الإيديولوجيات بالقارة بالإضافة إلى تغير في طبيعة الحروب والنزاعات من دولاتية إلى نزاعات داخلية، هذا ما عرقل التنمية في إفريقيا بصفة عامة (Toppem, 2010, P.21)

الدوافع الأمنية للانتقال من الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي:

نشأت منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963 وتزامنت ببيئة الحرب الباردة آنذاك ولقد جاءت من خلال نصوصها برغبة في تسوية النزاعات بالقارة وبالأحرى هدفها الاسمي كان سياسيا ويتمثل في مواجهة الاستعمار وتحرير دول القارة حفاظا على مكسب الاستقلال وقد أوردت مبادئ في ميثاق المنظمة منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بالإضافة إلى حل المنازعات بالطرق السلمية والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء والحفاظ على الحدود الموروثة كما تقرر إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم في المادة 19 من الميثاق، فالنصوص التي جاءت بها المنظمة في الأصل كانت واردة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة من قبل فهي لم تأتي بالجديد (رزيق المخادمي،2005، ص.ص. 197.198)، وقد سبق وجودها في كل من عصبة الأمم المتحدة من قبل والتي سبقها في ذلك كل من اتفاقية لاهاي الأولى والثانية 1899-1907 وكذا جنيف الأولى والثانية 1864،1949 كلها نصوص تحث على وجوب اللجوء في حل النزاعات بالطرق السلمية تاركة حرية الأطراف المتنازعة في هذا الشأن لاختيار أي الطرق تناسب لذلك من مفاوضات ووساطة ومساعي حميدة وتحقيق وتوفيق أو تسوية قضائية، لكن بالرغم من وجود منظمة الوحدة الأفريقية والنصوص التي جاءت بها في هذا الشأن بالإضافة إلى لجنة الوساطة التي تم إنشائها إلا أنها لم توفق في وضع حد للنزاعات الأفريقية هذا ما دفع بقادة الدول الأفريقية سنة 1993 بالقاهرة إلى إنشاء آلية لفض النزاعات وإدارتها هي الأخرى لم توفق إذ كانت بمثابة نظام إنذار للنزاعات فقط ولعبت دور آلية الإخطار عن بؤر التوتر لا غير ولم يسجل لها أي عملية حفظ سلام أو منع نشوبها وكان مآلها كسابقتها الفشل لسبب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الاتحاد بالإضافة إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة (عبد الرحمن حسن، ص.48) بعد قناعة القادة الأفارقة بألا سبيل من المنظمة وأمام المتغيرات الدولية والداخلية للقارة الأفريقية تقرر إنشاء الاتحاد الأفريقي كبديل.

المنظومة الأمنية للاتحاد الأفريقي:

جاء إعلان تأسيس الاتحاد الأفريقي مكملا لمسيرة الوحدة الأفريقية التي تمخضت عما شهدته القارة الأفريقية من تحركات تاريخية وفكرية وسياسية أين تبلورت فكرة الوحدة. وكان ذلك سنة 2002 أين جاء بأهداف أكثر شمول واطمح من سابقتها ومست مختلف المجالات، وانطلقت أهداف الاتحاد الأفريقي من أهداف منظمة الوحدة الأفريقية بإجراء جملة من التعديلات على مستوى البنية المتعلقة به ومؤسساته وأهدافه. أين عدل مجموعة من المواد المتعلقة بأجهزته كالمؤتمر والمفوضية وكذا لجنة المتمثلين وكذا اللغات التي تم اعتمادها كما قام بإنشاء مجلس أمن أفريقي وبرلمان أفريقي وغيرهم من المؤسسات بالإضافة إلى المؤسسات المالية والنقدية، وكانت في مجملها أهداف لطموحات القارة بأكملها، ومواكبة لمتطلبات التحولات الدولية، ومحاولة للتكييف مع جملة من المفاهيم كالعولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة التهديدات العالمية البيئية والنووية وقناعة منها بتسوية النزاعات وفضها.

فنشأة الاتحاد الأفريقي تختلف على الاتحاد الأوروبي من الجانب الفكري وكذا البيئة إذ نجد أن سيرورة الاتحاد الأفريقي انطلق من أهداف المنظمة والتي كانت تهدف إلى إنشاء اتحاد سياسي ثم جاء بأهداف اقتصادية وأمنية عكس الاتحاد الأوروبي الذي كانت بدايته معاهدات تعاون اقتصادية ثم دفاع مشترك ثم صبغة عسكرية من خلال إنشاء حلف الشمال الأطلسي مرورا بالسوق الأوربية (اندماج اقتصادي) وصولا إلى إزالة الحواجز وتسهيل حركة الأفراد والسلع وتوحيد العملة والضرائب الجمركية انتقالا إلى الوحدة السياسية وكانت كل خطوة تجرى إلا وكانت بشروط لانضمام الدول الأوربية (نصر الدين،2011،ص.48) عكس الاتحاد الأفريقي الذي لم يميز بين أولويات المراحل والأهداف بداية من وحداته المتمايزة وكيفية انضمامها إلى الاتحاد إلى أهدافه للوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولما استحال ذلك أصبح يأمل تحقيق الاستقرار أمام التناقضات البيئية للقارة الأفريقية إضافة إلى املاءات النظام الدولي الجديد من تعددية وحقوق الإنسان وديمقراطية كما يتضح الفرق جليا.

فميلاد الاتحاد الأفريقي جاء بمنظومة أمنية تعتمد على فكرة الأمن الجماعي واستحدث مجلس للسلم والأمن مركزا في ذلك على دور التجمعات الاقتصادية في هذا التصور، تجدر الإشارة في هذا الشأن أن بعض التجمعات الاقتصادية أنشأت آليات للسلم والأمن المتعلق بدوله الأعضاء وقد سبقت الاتحاد الأفريقي في ذلك فهي تملك خبرة وأقدميه في مجال السلم والأمن كما أن الاتحاد الأفريقي في هذه المسألة ينظر إلى التجمعات الاقتصادية الجهوية الثمانية التي اعتمدها بموجب اتفاقية أبوجا 3جوان 1991 انها ركيزته في هذا الشأن (Gnanguenom, 2010, P.43) ، وقد جاء بمجموعة من آليات في مجال تسوية النزاعات أملا في ذلك تحقيق سلام دائم في القارة وصولا إلى بيئة ملائمة للنهوض بالقارة تنمويا ولتحقيق اندماج وتكامل ومن الأجهزة التي استحدثها نجد:

مجلس السلم و الأمن الإفريقي:

إن ما جاء به الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن هو استحداث المادة 04 من القانون الأساسي التي تخول الاتحاد حق التدخل في حالة ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وهذا لقناعتهم أن مبدأ عدم التدخل في ظل منظمة الوحدة الأفريقية هو العائق الأكبر في مواجهة النزاعات فمجلس السلم والأمن الأفريقي يعتبر إضافة بنيوية للاتحاد الإفريقي، ففي جويلية 2000 لما تبنى الأفارقة الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي لم يكن هذا الأخير من بين الأجهزة المخولة لتحقيق أهداف المنظمة الجديدة لكن الفكرة مستوحاة من آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا التي أنشأت في ظل منظمة الوحدة الإفريقية (حامد صالح، 2007، ص.21)، ففي جويلية 2001 اثر انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات تقرر تبني فكرة إنشاء جهاز مجلس السلم والأمن الإفريقي وذلك إسنادا لنص المادة 5 الفقرة 2 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي يخول المؤتمر استحداث أجهزة يعتبرها مفيدة لتنفيذ برنامج وتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي، أين طلب من الأمين العام للنظر فيما يتعلق بالهياكل والإجراءات ومناهج عمل الجهاز مع إمكانية تغيير تسمية آلية فض المنازعات الموجودة في عهد المنظمة (Bangoura,2005, P.65) وقد تم الإعلان عن إنشائه بموجب البروتوكول المنشأ له والذي صرح به في قمة الاتحاد الإفريقي الأول المنعقدة بديربان 2002 أين صدر قرار 1234 الذي يتبنى برتوكول مجلس الوزراء رقم 678 و يقر بإنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي للاتحاد الأفريقي ودخل البروتوكول حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 وعوض الآلية القديمة لمنظمة الوحدة الإفريقية واستلم الجهاز مقره الرسمي في 25 ماي 2004،(Bangoura,2005, P.66) ويتكون المجلس من 5 أعضاء ممثلين كل عضو من دولة ممثلة عن إقليم ينتخب لمدة 03 سنوات، بالإضافة إلى 10 أعضاء كل عضوين عن إقليم ينتخبون لمدة سنتين، كما يستصدر المجلس قراراته بنسبة 3/2 من الأعضاء دون حق النقض لأي عضو(yomba Ngué, 2013, P.200)

يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي ميكانيزم لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا والجهاز الأساسي للوقاية وإدارة وحل النزاعات كما يعتبر قاعدة الأمن الجماعي وآلية ونظام الإنذار المبكر لاستجابة ناجحة للنزاعات والأزمات في إفريقيا، ويعمل هذا الجهاز بالتنسيق مع المفوضية لتفويض بعثات حفظ السلام أو التدخل إذا ما تعلق الأمر بالتطهير العرقي أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب كما يحق لهذا الأخير ووفقا للنصوص القانونية المخولة له حق فرض عقوبات تعليق مشاركة الدول من أعمال الاتحاد الإفريقي خاصة التي أقيم فيها النظام بالقوة، كما له مهام متابعة حالة حقوق الإنسان والحكم الرشيد وذلك بتشجيع الممارسات الديمقراطية، كما ينسق جهود القارة في مواجهة الإرهاب العالمي بوضعه لآلية جديدة لمواجهة الإرهاب في أول دورة عادية له في 8 جويلية 2004 بديربان باعتمادها لبروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب، كما وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد،(حمدي، ص.34) ولكي ينجح في أداء مهمة ينصح بمجموعة من الحكماء ويدعم بقوة جاهزة أو قوات افريقية تحت التصرف لفرض قراراته وكذا نظام الإنذار

المبكر وقد بدأ نشاطه (عمله) أي دخل حيز التنفيذ ومباشرة المهام ابتداء من مارس2004 (ابراهيم، 2011، ص.200)، وإذا تمت مقارنة مجلس السلم والأمن الذي استحدثه الاتحاد الأفريقي مقارنة بمجلس السلم والأمن التابع للأمم المتحدة فهذا الأخير يملك فيه الأطراف المنتصرة حق الفيتو إضافة إلى قوة هذه الدول عسكريا بمعنى بإمكان أي دولة من الأعضاء الدائمة التدخل في أي نزاع مثلما حدث في أزمة مالي من قبل فرنسا عكس عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي لا تقوى أعضائه بمواجهة ابسط نزاع في أفريقيا،(ابراهيم، 2011، ص.49) كما ورد في المواد 11، 12، 13، 21 من برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي على آليات تعتبر جزء من الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن وتساعده في مهامه (Union africain, Protocole relatif a la création du conseil de paix et de sécurité).

1-هيئة الحكماء:

نظريا هو مجلس استشاري قائم على نموذج المجلس التقليدي للعقلاء الأفارقة وقد ورد إنشاء هذه الهيئة في بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي في مادته 11 أين توضح الفقرة الثانية من نفس المادة طريقة تشكل هذه الهيئة والتي تتكون من 5 شخصيات معروفة على الساحة الأفريقية بتاريخها في مجال السلم والوساطة تقدم مساعدات لمجلس السلم والأمن الأفريقي وتوجيهات واستشارات لرؤساء مؤتمر الاتحاد في مجال الوقاية من النزاعات،(Roger, 2013, P.202) حيث يتولى رئيس المفوضية تحديد طرق عملها ويقرها مجلس السلم والأمن الإفريقي ويتم اختيار أعضائها من قبل المفوضية ويتم تعينهم من قبل الجمعية العامة لمدة 03 سنوات أين تلعب دور في صون السلم والأمن والاستقرار الإفريقي بتقديم الملاحظات والنصائح والتوجيهات إلى رئيس المفوضية وكذا مجلس السلم والأمن الإفريقي كما يجوز لها تقديم مبادرات في هذا الشأن (ابراهيم، 2011، ص.53).

2-النظام القاري للإنذار المبكر:

هو نظام قاري أنشأ بموجب المادة 12 من بروتوكول السلم والأمن الأفريقي والهدف من هذا النظام هو تسهيل عملية ترقب ومنع النزاعات أين توجه المعلومات إلى رئيس المفوضية لتقديم النصح في الوقت المناسب لمجلس السلم والأمن الإفريقي كما قد يوظف هذه المعلومات لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليه. كما يهدف هذا النظام إلى تطوير نموذج وقائي ناجع (Roger, 2013, P.200) إذ يتشكل هذا النظام من مركز مراقبة ورصد ومتابعة ويتمثل دوره في جمع البيانات وتحليل المعطيات والمعلومات حول المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيش المتعلقة بأزمة معينة ويقوم بتحليل الأوضاع وفق وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر كما يدعم في أداء مهامه من قبل التجمعات الاقتصادية القائمة التي تربطها مذكرة تفاهم مع الاتحاد، وتتمثل رهانات نظام الإنذار المبكر في التركيز على صناعة القرارات وإدارة المعلومات والتنسيق في عمليات الحفاظ على السلم في القارة الإفريقية ويتواجد هذا المركز بمقر الإتحاد، كما يتكون من وحدات للمراقبة والرصد تكون على

اتصال بمركز المراقبة وتكون ميدانية تابعة للآليات الإقليمية تركز على جمع ومعالجة البيانات وتحويلها إلى المركز. وتم اعتماد المجلس التنفيذي لتقرير لجنة الخبراء بشأن تنفيذ نظام الإنذار المبكر وطلب من مفوضية الإتحاد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا النظام و كان بداية من سنة 2007.

3-الصندوق الخاص بالسلام:

حددت المادة 21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن أنه يتم تقديم إعتمادات مالية من ميزانية الإتحاد لهذا الصندوق بالإضافة إلى مصادر أخرى (مساهمات طوعية من دول وأفراد وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وأنشطة جمع أموال كما تقبل المساهمات الأجنبية) والغرض من إنشاء هذا الصندوق لتمويل عمليات السلام والأمن وكل الأنشطة التي تدعم هذا المجال. (حمدي، ص.ص 53.55) وقد كلف أوباسنجو مؤخرا من طرف الاتحاد الأفريقي لزيادة حشد الدول لتقديم مساعدات مالية للاتحاد ودعم هذا الصندوق فكانت مبادرة زيادة رسوم على الرحلات الجوية بإفريقيا لدعم الموارد المالية للاتحاد.

4-قوات افريقية جاهزة:

هي الأخرى هيكل جاهز تابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي تم استحداثه بموجب بروتوكول السلم والأمن في المادة 13 تتكون من خمس فرق إقليمية يدعم بلجنة مكونة من رؤساء دول أساسية في كل إقليم،(Roger, 2013, P.201) والمرجو من هذه القوة الإفريقية وفقا لنص المادة 4 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي هو الاستعداد من أجل القيام بعمليات تدخل متى استوجب الأمر والقيام بالعمليات المتعلقة بتسيير الأزمات والنزاعات والحروب من خلال الانتشار للقيام بمراقبة عمليات وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين ما بعد الحرب والقيام بعمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية ويدخل دورها حتى في عملية متابعة تنفيذ القرارات أو طلبات تدخل لاستعادة السلام والأمن كما تلعب دور في مراقبة سير الانتخابات كونها تتكون من أفراد جيش وعناصر مدنية تحت لواء مجلس السلم والأمن الإفريقي. (حمدي، ص.52) وقد تقرر عقب اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي لدراسة الوضع في مالي سنة 2013 إلزامية إنشاء قوات فعليا قادرة على الانتشار السريع لمواجهة الحالات الاستعجالية بالرغم من تبني برنامج عمل لتحقيق جاهزية هذه القوات وكان ذلك على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى(خارطة الطريق1) تم تبنيها في 2005 خاصة بالمرحلة الممتدة من2006 -2008 بالتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والآليات الجهوية للوقاية التابعة للتجمعات الاقتصادية الجهوية من اجل زيادة الحشد لتبني الوثيقة المنشأة لهذه القوات والتنسيق اللوجيستيكي الخاص بالمعلومات والمعطيات والبيانات وكذا الخطوات العملية والتكوين وتشكيل وحداة جهوية، أما المرحلة الثانية فقد تم تبنيها في 2009 لتشمل الفترة 2008-2010 كانت بداية بالعمل على تدارك نقائص المرحلة الأولى كما ألحت على تقوية قدرات الاتحاد الأفريقي في الإشراف على السلام المتعدد الأبعاد وكذا حث الآليات الإقليمية الجهوية على تقوية قدراتها لحفظ السلام تحسبا للسيناريو الرابع

مع إجراء تمارين واختبار لهذه القوات وكذا طلب زيادة التوظيف في مختلف المستويات بالإضافة إلى إعداد برامج من اجل توجيه وتطوير القوات الأفريقية الجاهزة خاصة في الانتشار وحماية المدنيين أما المرحلة الثالثة فكانت بسنة 2012 وقد حدد للقوات الأفريقية الجاهزة سنة 2015 كأخر مهلة لتكون كاملة التعداد وعملية، كما حددت ثلاث أهداف تتمثل في إتمام الإجراءات المتعلقة بخارطة الطريق 2 وإعادة النظر في القوات الأفريقية الجاهزة لضمان اتساقها مقارنة بالمتطلبات الأفريقية (Union africain, 6eme réunion ordinaire du comité technique spécialisé sur la défense, 2013, P.02) ، وكذا التركيز على الأولويات والتحديات الجديدة ، مثل التدخل الإنساني وإشراك الأطراف المدنية في أنشطة هذه القوات.

5-لجنة الأركان العسكرية:

تتكون من كبار الضباط العسكريين من أعضاء مجلس السلم والأمن ودورها تقديم النصح والمشورة والمساعدة العسكرية لمجلس السلم والأمن فيما يتعلق بالمسائل العسكرية والأمنية، إذ يجوز لهذه اللجنة دعوة أي دولة عضو غير ممثلة فيها للمشاركة في مداولاتها إن لزم الأمر. كما تتداول حول قضايا تحال إليها من قبل مجلس السلم والأمن. ويتولى رئيس المفوضية عقد ومتابعة اجتماعات لجنة أركان الدفاع في مجلس السلم والأمن الأفريقي. (حمدي، ص.54).

انجازات الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن والانتخابات:

إن ماقام به الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام مقارنة بمنظمة الوحدة الأفريقية شيء لا يستهان به سواء من حيث عدد المهمات أو طبيعتها الشائكة إذ قام حتى الآن بعدد كبير من عمليات السلام المعقدة والمختلفة من رقابة للانتخابات إلى بناء السلم والحفاظ عليه، بالرغم من انه لا يزال يعاني من بعض العوائق الهيكلية التي عانت منها منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أنه انتهج أجندة أكثر نشاطاً من حيث عمليات حفظ السلام. والشكل التالي يوضح أهم نشاطات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن من سنة 2003الى غاية 2011 (Williams,2011, P.15):

البعثة	الموقع	الفترة	الحجم (الحد الأقصى التقريبي)	المساهم الرئيس في القوات	المهمة/المهام الأساسية
بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي	بوروندي	2004-2003	3250	جنوب أفريقيا	بناء السلام

بعثة الاتحاد الإفريقي العسكرية للمراقبة في جزر القمر	جزر القمر	2004	41	جنوب أفريقيا	المراقبة
بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان	دارفور	2007-2004	7700	نيجيريا، رواندا، جنوب أفريقيا، السنغال، غانا	حفظ السلام/حماية المدنيين
قوة المهام الخاصة في بوروندي	بوروندي	2009-2006	750	جنوب أفريقيا	حماية الشخصيات المهمة
بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم الانتخابات في جزر القمر	جزر القمر	2006	1260	جنوب أفريقيا	مراقبة الانتخابات
بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال	مقديشو	2007-حتى الآن	9000	أوغندا، بوروندي	دعم النظام
بعثة الاتحاد الإفريقي للمساعدة الانتخابية والأمنية في جزر القمر	جزر القمر	2008-2007	350	جنوب أفريقيا	دعم الانتخابات
بعثة الديمقراطية في جزر القمر	جزر القمر	2008	1350 (+450 من القُمريين)	تنزانيا، السودان	تعزيز الديمقراطية
العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور	دارفور	2008-حتى الآن	23000	نيجيريا، رواندا، مصر، أثيوبيا	بناء السلام/حماية المدنيين

ما يمكن استخلاصه من الجدول أن الاتحاد الأفريقي على غير منظمة الوحدة الأفريقية فهو يوظف المادة الرابعة التي جاء بها في الميثاق التأسيسي والتي تخوله صلاحية التدخل من الحين والأخر ونجد أن نشاط بعثاته يختلف من حالة إلى أخرى بين مراقبة الانتخابات ودعمها إلى تعزيز

الديمقراطية أو بناء السلام انتقالا إلى حفظ السلام والمدنيين ويمكن حصر نشاط الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في أربع ملاحظات

أولاً: عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام تفتقر إلى المشاركة الجماعية لوحداته إذ تركز على مشاركة عدد صغير من البلدان المساهمة بقوات رئيسية، وهذا يعكس مستويات الدعم والمشاركة المتفاوتة بين الدول الأفريقية في مجال حفظ السلام لكنه يعتبر أيضا انعكاس جزئي لاختيارات الدول بشأن المنظمات التي تشارك فيها بجنودها أو رجال الشرطة أو الأفراد المدنيين.وفي إطار محاولة الاتحاد الأفريقي لتطوير قدراته الذاتية في هذا الشأن تبقى كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا والسنغال ورواندا وإثيوبيا وبنين رواد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فمعظم عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام كانت بفضل جنوب أفريقيا والتي كانت مساهمتها جوهرية في عملياتها في بوروندي وجزر القمر، وقامت بدور هام في دارفور، أما رواندا ونيجيريا والسنغال فهي الدول التي شكلت العمود الفقري العسكري لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وأوغندا هي التي مثلت بعثة الاتحاد الإفريقي لوحدها في الصومال لمدة عام تقريبا إلى غاية وصول القوات البوروندية، كما ساهمت إثيوبيا في العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كما دعمت جنوب أفريقيا في بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي. كما كانت عمليتها العسكرية في الصومال الأساس المفضي لإنشاء بعثة الاتحاد الإفريقي في تلك البلاد.

ثانيا: إن مهمات الاتحاد الإفريقي في مجال السلم كثيرة ومتنوعة ومكلفة هذا بالمقابل افتقار للمساهمة من طرف الدول الأعضاء لا للمشاركة في عمليات السلم فقط بل أحيانا في عدم دفع الاشتراكات أو المساهمات اللوجيستيكية من عتاد ومؤونة أو تدريب ونتيجة لقلة الموارد تعتمد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي على المساعدات الخارجية خاصة من دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وعادة ما تأتي هذه المساعدات في شكل تدريبات ميدانية وتوفير المعدات والدعم لنشر قوات حفظ سلام والمعدات الإفريقية في مسرح العمليات. ففي الفترة من منتصف سنة 2008 ومنتصف سنة 2012 على سبيل المثال، تلقّت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ما يقرب من 800 مليون دولار من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ما يقارب من 40 مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة المخصص لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بين عامي 2009 و2011. وهذا الاعتماد يقوّض العقيدة الأساسية للمقاربة التي ينتهجها الإتحاد الأفريقي في مجال إدارة النزاعات، والمتمثلة في مبدأ "الحلول الإفريقية أولاً". وعلى الرغم من نشاطه الكبير، لا يزال الاتحاد الإفريقي يفتقر إلى الأموال الكافية والقوات وأفراد الشرطة والمعدات وقدرات الإجلاء الجوي الإستراتيجية بالنسبة لكل من الأفراد والمعدات، ومرافق التدريب وهياكل الإدارة والموظفين المؤهلين للحفاظ على عمليات السلام، فقلة الموارد لدى الاتحاد تخلق إشكال بين استعداد مجلس السلم والأمن لإيفاد بعثات إلى بؤر التوتر وقدرة الاتحاد الإفريقي على تنفيذها فلا يكون الاتحاد الإفريقي قادراً على الاستجابة للأزمات بشكل فعال إلا

إذا كان هناك التزام سياسي ومالي كاف من الدول الأعضاء الخاصة بها، ففي حالات فشل أو تعذر الوفاء بحفظ السلام بالقارة فهذا يقلل من مصداقية المنظمة.

ثالثا: غالبا ما يواجه الاتحاد الأفريقي صعوبة في تفويض بعثات لعمليات السلام بالأخص عندما تكون الدولة المعنية عضو في مجلس السلم والأمن أو تملك صداقة مع أعضاء نافذين فيه ومدعمين لموقفها أين تأثر هذه الدولة على تفويض البعثة بفرض شروط: مثل السودان في حالة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (2004)، وإثيوبيا في حالة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال(2006-2007)، وفي الحالتين، كانت المفاوضات حول شروط تفويض البعثة عملية حساسة ومسيّسة بجلاء(Williams,2011, P.16).

رابعا: وباستثناء العمليات في جزر القمر، عمد الاتحاد الإفريقي إلى تقرير عمليات السلام بوصفها تدابير مؤقتة حتى يتم تمرير مهمة حفظ السلام إلى عاتق الأمم المتحدة. ولعل هذا النهج يمثل نوعا من التعاون المنصوص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجع الترتيبات الإقليمية لاتخاذ الخطوات الأولى في الحل السلمي للمنازعات المحلية. والواقع أن قدرة الاتحاد الإفريقي على الاستجابة السريعة للأزمات في القارة هي واحدة من مزاياه القليلة كمنظمة حفظ السلام. ولكن التعويل على تحويل المهام إلى عهدة الأمم المتحدة شجع الاتحاد الإفريقي التحلي بالطموح الكبير، إذ يضطلع بعمليات السلام في ظروف صعبة للغاية قبل بناء الهيكل الأمني المتصل بها وجاهزية القوات الأفريقية المنتظرة في هذا الشأن(Williams,2011, P.17).

تحديات الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن:

لدراسة منظمة الاتحاد الأفريقي يجب معرفة ما الذي حققه في مواجهة المتطلبات الداخلية لمناطق مختلفة من القارة، والمتمثلة في جوانب مختلفة سياسية، اقتصادية واجتماعية من جهة، بالإضافة إلى التطورات الدولية الحاصلة من عولمة وديمقراطية وتهديدات عالمية من جهة اخرى، فإذا حاولنا الوقوف على انجازات الاتحاد الأفريقي في المجال المتعلق بالسلم والأمن فيمكن القول انه لعب ادوار هامة، لكنها لم تصبوا إلى السلم التام في القارة، وهذا يعزى إلى جملة من العوامل يمكن حصرها في النقاط التالية:

- يمكن القول أن الاتحاد الأفريقي اتبع باقي المنظمات الدولية من ناحية الهيكل والأجهزة وحتى النصوص والأهداف وغيرها، لكنه لم يحقق ما حققه الغير، والإشكال أن هذه النصوص أحيانا مترجمة فهي لا تعكس متطلبات البيئة الداخلية الأفريقية، أين يفترض صياغة نصوص تحدد نوعية الاستجابة المطلوبة للحل النهائي للازمة وليس إخمادها مؤقتا، وهذا ما يستوجب لصياغة هذه النصوص فهم جيد للطبيعة الأفريقية وأسباب النزاعات والعمل على الحل النهائي، كما يفتقر دور مجلس السلم والأمن إلى نصوص قانونية توضح دوره وعلاقته ببقية الأجهزة، وكذا مهام كل جهاز مع إضفاء سلطة الإكراه على قراراته، بالرغم من الإجراءات العقابية التي يمارسها من الحين إلى الأخر بتعليق العضوية في الدول التي تصل فيها الأنظمة إلى السلطة بطرق غير دستورية وإدانة التغييرات،

لكن هذا يبقى غير كاف ما لم تكن فيه محاكمة للقائمين على الانقلاب، والدليل عل ذلك هو حدوث انقلابات من الحين إلى الأخر وأخرها في بوركينافاسو سبتمبر 2015، كما نجد المجلس في حيرة أمام الانقلابات أحيانا يرى بأنها نتاج انحراف أو فشل النظام القائم بتحقيق ديمقراطية وتلبية تطلعات تلك الدولة، وأحيانا القائمون على الانقلاب يترشحون في الانتخابات ويفوزون بها، كما يفترض أن يبعد ممثلوا الدول الأطرف في الصراع من مناصبهم بمجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي لتفادي الميول والانحياز في المسائل التي تكون دولهم طرف فيها.

- إن الآليات التي جاء بها الاتحاد الأفريقي والمساعدة لنشاط مجلس الآمن والسلم الأفريقي كنظام الإنذار المبكر وكذا القوات الجاهزة وصندوق السلام، ترتكز على دعم التجمعات الاقتصادية الجهوية لهذه الآليات، والمتتبع لها يستنتج تأخر بعض التجمعات في إنشاء هذه الآليات أو وجودها مع افتقار إلى الفعالية، مثل أجهزة الإنذار المبكر التي تفتقر إلى التنسيق في مجال تبادل المعلومات والبيانات، بالرغم من إمضاء هذه التجمعات على الاتفاقيات والبرتوكولات الخاصة والمحدد لطبيعة العلاقة بينها وبين الاتحاد الأفريقي، مثل برتوكول سنة 1998 والذي تم تجديده سنة 2007 كما تمت المصادقة على برتوكول التعاون في مجال حفظ السلم بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الجهوية، ودخل حيز النفاذ سنة 2008، لكن توجد نقائص مثل الفرق الجهوية الخمسة التي تكون القوات الجاهزة الأفريقية بنهاية 2015 كأخر اجل لم تري النور بعد، وقد تم اختبارها أمام الأزمة المالية أين ترددت الإكواس في بداية الأمر للتدخل وبقيت تنادي بالحل السياسي حتى تدخلت فرنسا، ونفس الأمر بالنسبة للازمة الليبية التي لا تزال تراوح مكانها في أروقة الأمم المتحدة في أخر اجتماع لها سنة ،2015 أين عجز الاتحاد الأفريقي أن يتولى زمام الأمور ويمنع تدخل قوات التحالف في بداية الأزمة (Amandine, 2010, P. 44).

- لقد أهمل الاتحاد الأفريقي التعامل مع القضايا الداخلية في العديد من الدول الأفريقية أين تصبح مصداقيته على المحك والمتمثلة في تغاضيه على ظاهرة عدم احترام الدساتير وتعديلاتها المتكررة خاصة المواد المتعلقة بعدد العهدات الرئاسية والغرض هو الخلود في الحكم إذ يقول فيليب ديفال PHILIPPE DUVAL في هذا الشأن " جميع الرؤساء الأفارقة الذين وصلوا إلى السلطة بالقوة متعودون على الرجوع إلى السلطة بانتخابات وتعديلات في الدساتير التي تسمح بانتخابهم مدى الحياة فعلى الاتحاد الأفريقي أن يكون فعال أمام متطلبات القيم الديمقراطية مثلا كتحديد العهدات الرئاسية في النظم السياسية والتي غالبا ما تكون لها التأثير أو هي سبب النزاع"،(Philippe, 2005,P.05) فعلى الاتحاد الأفريقي أن يحرص على تكريس الديمقراطية ومبادئها للتقليل من أسباب النزاعات كحل أولي بالإضافة إلى الحرص والتنسيق مع التجمعات الاقتصادية الجهوية لاحترام تطبيق برامج التنمية المسطرة من قبله لضمان موارد للحماية الاقتصادية والاجتماعية مايقلل من مصادر النزاعات بصفة عامة.

- كما أن هيكل السلم والأمن للاتحاد الأفريقي تواجهه العديد من التحديات، منها المالية والمتعلقة بمسألة الاشتراكات السنوية للدول الأعضاء، ولا يمكن لدوله الميسورة الحال أن تحمل على

عاتقها مديونية الدول الغير ملتزمة، بالإضافة إلى عزوف العديد من الدول عن المشاركة في عمليات السلم التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي من الحين والأخر، لما تشهده القارة من اتساع مسرح التوتر باستثناء حالات دعم فردي من قبل دول مساهمة في نشاطات مجلس السلم والأمن المتعلقة بالسلم، مثل كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا وأوغندا، كما أن حق التدخل الذي جاء به الاتحاد الأفريقي في بداية الأمر أثار جدلا لتناقضه مع مهام الأمم المتحدة في هذا الشأن، إلى غاية أن أقر الاتحاد الأفريقي انه وللاضطلاع بهذه المهام ينتظر تفويضا من الأمم المتحدة، ونفس الشأن بالنسبة للتجمعات الاقتصادية الأفريقية وآلياتها الوقائية، هي الأخرى للقيام بمهام التدخل تتحصل على تفويض من الاتحاد الأفريقي أولا، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة مبادرات التدخل التي تطرح على الأمم المتحدة، كون الأعضاء الدائمة كلها تملك مصالح في القارة وبالتالي استجابتها مرهونة بتلك المصالح.

- يشهد الاتحاد الأفريقي مشكل أساسي في تمويله، إذ يعتبر مجلس السلم والأمن الأداة الوحيدة التي توظف في إطار التصدي للنزاعات التي تشهدها القارة، فالإشكال لا يكمن في وجود هذا الجهاز، إنما يرجع لعدم فاعليته لانعدام تمويل واضح، من خلال نسب المساهمة والدعم، فالمؤسسة التي لا تملك ميزانية خاصة بها لا ننتظر دورا منها، بالإضافة إلى أخطاء ارتكبتها العديد من الدول بانضمامها إلى عدة تجمعات اقتصادية هذا ما يثقل كاهلها بدفع ثلاث اشتراكات سنوية في منظمات مختلفة من جهة، بالإضافة إلى الوقوع في حرج أمام اختيار الأولويات بين هذه التجمعات التي تنتمي إليها، بالرغم أن الاتحاد يمثل السلطة الهرمية لهذه التجمعات. وأمام هذا الإجحاف في التمويل لم يولي مجلس السلم والأمن اهتماما كبيراً للأبعاد اللاعسكرية للأمن، مثل التدهور البيئي والجريمة المنظمة والأمراض واصدق مثال وباء الايبولا الذي شهدته كل من ليبيريا وغينيا وسيراليون سنة 2014، إذ لم يتفاعل الاتحاد مع الأمر بالرغم من أن الوباء قضية إنسانية بالدرجة الأولى ينجر عنها وفيات وأيتام ولاجئين وغيرها من عوائق التنمية والاستقرار، وترك الدول التي شهدت الوباء أمام اختبار صعب، أين اكتفى مناشدة دول الجوار بفك العزلة علي الدول

التي شهدت الوباء وطلب فتح الحدود.(guide de référence de l'indicateur de suivi&d'évaluation , 2011, P.P05.07) ويأتي هذا الاهتمام المحدود كنتيجة للافتقار للقدرة التحليلية والعمليّة، فضلاً عن انتظام الأزمات العنيفة مما يُصعّب على المجلس التطرّق إلى الجوانب التمهيديّة والهيكليّة في سعيه لتخفيف حدّة النزاع. أمام هذا النقص يستوجب على الاتحاد طلب الدعم الخارجي من الدول المانحة أو الأمم المتحدة وهذا ما يقوض عقيدة الاتحاد الأفريقي الأمنية.

- كما يعاب على الاتحاد الأفريقي انه في جميع الحالات التي قام بها إلى غاية 2013 كلها متعلقة بالانقلابات والنزاعات الداخلية رغم ورود نصوص ضد الجريمة المنظمة والإرهاب والتي تبناها عن منظمة الوحدة الأفريقية، إلا انه لم يولى اهتمام لذالك حتى استفحل الإرهاب بالساحل الأفريقي وأصبحت القارة معبر لمختلف الممنوعات(مخدرات وأسلحة) من أمريكا الجنوبية نحو أوربا، ناهيك عن انتهاكات حقوق الإنسان عدا مؤخرا أين تقرر إرسال بعثة للاتحاد الأفريقي لمساندة الجيش الصومالي في محاربة حركة الشباب، بالإضافة إلى تشكل قوات للتصدي إلى جماعة بوكوحرام بتطوع دول

الجوار، وفي الأصل هي الدول المتضررة من هذا التنظيم الإرهابي، ولم يتم القضاء على هذين التنظيمين إضافة إلى تنظيمات أخرى نشطة اتخذت الشريط الساحلي ممرا لها أمام ميوعة الحدود وضعف دول الساحل عسكريا، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية بليبيا أين قررت مؤخرا سنة 2015 العديد من الدول الإفريقية إلى مراجعة دساتيرها وتبني نصوص قانونية تواجه بها الإرهاب بعد تشكل نواته، وتأخر في حرص الاتحاد بحث الدول الأعضاء القيام بهذا مسبقا مع التركيز على التنسيق بين دول الجوار في هذا الشأن قصد تجفيف منابعه.

- تفشي الفساد في اغلب الدول الأفريقية خاصة الريعية منها، مايثير بين الحين والأخر عصيان وغضب شعبي ناهيك على النزاعات الإثنية والعرقية والمحرك الخارجي في المناطق الأفريقية أمام الموروث الاستعماري وعلاقات التبعية بين الدول الأفريقية ومستعمراتها السابقة، إذا هي كلها عوامل زادت في إثارة النزاعات وفي مجملها نزاعات داخلية وبالتالي الاتحاد في مواجهة نزاعات في تزايد مستمر، فعلى الاتحاد الأفريقي أن يحرص على تكريس الديمقراطية ومبادئها للتقليل من أسباب النزاعات كحل أولي، بالإضافة إلى الحرص والتنسيق مع التجمعات الاقتصادية الجهوية لاحترام تطبيق برامج التنمية المسطرة من قبله لضمان موارد للحماية الاقتصادية والاجتماعية، مايقلل من مصادر النزاعات بصفة عامة.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الأفريقي فعلا أبدى نوايا حسنة لما يصبو إليه، وهو الاهتمام بالشأن الأفريقي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار من خلال إقرار أهداف اشمل وأوسع، فنشأته تؤكد عرفان القائمين على الشأن الأفريقي بفشل منظمة الوحدة الأفريقية بسبب نقائص تم تداركها من خلال استخلافها بالاتحاد الأفريقي، وباستحداث آليات وفق منظور امني جديد قصد تحقيق الاستقرار الذي يعتبر أولوية بالنسبة للقطاعات الأخرى، إلا أن هذا الأخير وبالرغم من أجندته النشطة في هذا المجال لايزال يعاني من بعض النقائص التي عانت منها منظمة الوحدة الأفريقية من قبل، لذا ينتظر تحديد وضبط العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومجالاته الحيوية سواء الداخلية "اتجاه الدول المكونة له أو التجمعات الاقتصادية الإقليمية"، كما يجب تحديد الأدوار وتقاسمها وكذا تقسيم العمل بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الإقليمي، كما ينتظر من المجتمع الدولي والدول المانحة أن تقدم إسهامات في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية حقوق الإنسان والتدخلات الإنسانية،(حمدي، ص.86)بالإضافة إلى دعم وتعزيز وتوطيد المؤسسات الأمنية "مجلس السلم والأمن الإفريقي وما يندرج عنه من بني مؤسسية"، خاصة الإنذار المبكر الذي يشترط لتفعيله إنشاء أو إقامة لجان بحث ومتابعة لبؤر التوتر في إفريقيا قصد التقصي لجذور وأسباب وخلفيات الصراع والتنبؤ بها قبل اندلاعها،كما يجب حث وتشجيع المساهمات المادية المتعلقة بصندوق السلام، إذ يجب تخصيص نسبة من فوائد البنك الإفريقي زيادة على اشتراكات الدول، كما تجدر الإشارة

إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عمل الاتحاد عن طريق التحسيس والجمعيات الخيرية، التي بإمكانها نشر ثقافة محددة مع باقي المجتمعات الإفريقية لخلق انسجام في الثقافات.

المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية (جامعة القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).

2) إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم والأمن الإفريقي: التكوين والأدوار، سلسلة قضايا إفريقية 4، (القاهرة: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، نوفمبر 2007).

3) حمدي عبد الرحمن حسن، " الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا،" دراسات إستراتيجية،ع. 162، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

4) عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية (انكسار دائم أم انحسار مؤقت !!) (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2005).

5) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج والاقترابات، (الجزائر: د.د.ن، 1997).

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

6) Amandine Gnanguenom, "le rôle des communautés économiques régionales dans la mise en œuvre de l'architecture africaine de paix et de sécurité", délégation aux affaires stratégique, (Paris, sous-direction politique et prospective de défense, octobre,2010).

7) Dominique Bangoura, Emile fidieck a bidias (eds), l'union africaine et les acteurs sociaux dans la gestion des crises et des conflits armés (paris : l'harmattan,2005).

8) Gilbert Toppe, l'union africaine et le développement de l'Afrique (paris : l'harmattan, 2010).

9) Laura Neak, and Jeanne Hey, " Generational change in Foreign Policy Analysis," in Laura Neak and all, (eds), Foreign Policy Analysis (New Jersey : Prentice Hall, 1995).

10) Paul D. Williams, the African union's conflict management capabilities, working paper (council on foreign relations, October 2011).

11) Philippe Duval : «la France a-t-elle perdu l'Afrique noire ? » le parisien, vendredi 12 août 2005.

12) Roger yomba Ngué, Qui menace la paix et la stabilité en Afrique (paris : l'harmattan, 2013).

13) Union africain, 6eme réunion ordinaire du comité technique spécialisé sur la défense, la sureté et la sécurité,"rapport de la président de la commission sur l'opérationnalisation de la capacité de déploiement de la force africaine en attente et la mise en place d'une capacité africaine de réponse immédiate aux crises," , (Addis Abéba, Ethiopie, 29.30 avril 2013).

14) Union africain, Département des Affaires sociales : Commission de l'Union africaine, " guide de référence de l'indicateur de suivi&d'évaluation " , juillet 2011.

15) Union africain, Protocole relatif a la création du conseil de paix et de sécurité, 2004.